منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كرافعة للتنويع الاقتصادي في الجزائر

African Continental Free Trade Area as a Lever for Economic Diversification in Algeria

سمية حراق ، مخبر البحث مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف01 فرحات عباس 01، soumia.harrag@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/20 تاريخ القبول: 2026/03/10 تاريخ النشر: 2026/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في دعم التنويع الاقتصادي الجزائري وتقليص الاعتماد على المحروقات. وتعتمد منهجا وصفيا تحليليا لبحث إمكانات استفادة الجزائر من الاتفاقية لتعزيز صادراتها غير النفطية وتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية، الفلاحة، الصناعات الغذائية، الخدمات واللوجستيك، مع التركيز على الأسواق الإفريقية الواعدة. كما تناقش التحديات الداخلية مثل ضعف التنافسية والبيروقراطية ومحدودية الابتكار والتمويل، والخارجية كالمنافسة الإفريقية والمعايير الفنية ومشاكل النقل. وتخلص الدراسة إلى أن الاتفاقية تمثل فرصة استراتيجية للتنويع الاقتصادي، بشرط تبني سياسات داعمة وتحسين القدرة التنافسية وتفعيل دعم الصادرات غير النفطية.

كلمات مفتاحية: تكامل اقتصادي إقليمي؛ تجارة بينية إفريقية؛ صادرات غير نفطية؛ تنمية اقتصادية.

تصنيفات JEL: F15؛O55 ؛ O11.

Abstract:

This study examines the role of AfCFTA in advancing Algeria's economic diversification and reducing dependence on hydrocarbons. Through a descriptive-analytical approach, it assesses opportunities to boost non-oil exports—particularly in manufacturing, agriculture, food processing, services, and logistics—while addressing internal constraints (weak competitiveness, bureaucracy, limited innovation and financing) and

external challenges (regional competition, technical standards, transport issues). It concludes that AfCFTA presents a strategic opportunity, contingent on stronger competitiveness and effective export-support policies.

Keywords: Regional Economic Integration; Intra-African Trade; Non-Oil Exports; Economic Development**.**

Jel Classification Codes : O11 ; O55 ; F15.

1. مقدمة :

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات عميقة فرضتها متغيرات العولمة، وتزايد التكتلات الاقتصادية، واتساع رقعة المنافسة الدولية، الأمر الذي جعل مسألة التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مورد واحد في تمويل اقتصادها. وتعد الجزائر من بين هذه الدول، إذ لا يزال قطاع المحروقات يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات والصادرات، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. وفي ظل هذه التحديات برزت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كمبادرة اقتصادية طموحة تهدف إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة، وتعزيز التجارة البينية، وتحفيز الاستثمار والإنتاج الصناعي، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

في ظل هذه الخلفية تبرز أهمية تحليل الكيفية التي تساهم بها دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كإطار استراتيجي يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر، حيث تفتح هذه المنطقة آفاقا جديدة أمام الجزائر لتنويع اقتصادها من خلال توسيع قاعدة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشجيع المؤسسات الوطنية على الاندماج في الأسواق الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وعليه تطرح هذه الإشكالية تساؤلا جوهريا حول الكيفية التي يمكن من خلالها لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تسهم في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي الجزائري.

إشكالية الدراسة:

كيف يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تسهم في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي الجزائري؟

وهذا يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وما أهم أهدافها وآلياتها؟
- ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وما أبرز التحديات التي تعيقه؟
- ما الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للاقتصاد الجزائري؟
- ما المعوقات التي قد تحدّ من استفادة الجزائر من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟
- ما السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي على الجزائر تبنيها لتعظيم مكاسبها من هذه المنطقة؟

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من تناولها لإحدى القضايا المحورية المرتبطة بمستقبل الاقتصاد الجزائري، والمتمثل في التنويع الاقتصادي في ظل التحولات الإقليمية والدولية. إذ تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في فتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الأسواق الخارجية للصادرات غير النفطية وتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري، وذلك من خلال دراسة واقع الاقتصاد الجزائري وإبراز تحدياته المرتبطة بالاعتماد على المحروقات. كما تسعى إلى توضيح مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهم آلياتها، وتحليل الفرص التي تتيحها هذه المنطقة أمام الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الصادرات غير النفطية وتنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة.

محاور الدراسة: لمعالجة الإشكالية السابقة قسمت الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

1- الإطار المفاهيمي والتاريخي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

2- مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

3- فرص وتحديات استفادة الاقتصاد الجزائري من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

منهج الدراسة: للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي.

2. الإطار المفاهيمي والتاريخي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية African Continental Free Trade Area (AfCFTA)

1.2 واقع التكامل الاقتصادي في إفريقيا

لا تزال عملية التكامل الأفريقي محدودة بسبب ضعف الروابط والجسور بين موارد القارة. ولذلك يعد التغلب على هذه العقبة إحدى الخطوات الرئيسية الأولى التي يجب اتخاذها لتكامل القارة. وقد مرت قارة إفريقيا بخمس مراحل من التكامل الاقتصادي وفق المراحل (Zongwe, 2024) التالية:

- لمحاولات الأولى لبناء تكتلات تجارية دون إقليمية(1889-1979) ؛
- خطوات نحو معاهدة ملزمة قانونا(1979-1991) ؛
- المناطق التجارية الفرعية(1991-2006) ؛
- جهود ترشيد التكامل الاقتصادي الأفريقي(2006-2015) ؛
- وأخيرا نحو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(2015-2018) ؛

حيث يبذل الاتحاد الأفريقي جهودا كبيرة لمواجهة هذا التحدي وتحقيق الهدف العام المتمثل في بناء "أفريقيا متكاملة ومترابطة ". كما يهدف الى تعزيز حرية التنقل، وجواز السفر الأفريقي، والسوق الأفريقية المشتركة، وكذا جني ثمار نظام الحدود المفتوحة، مما سيفيد التجارة والزراعة وريادة الأعمال ونقل المهارات في أفريقيا. وهذا يعني تحقيق عدة أهداف استراتيجية:

أ) تطوير وربط البنية التحتية الأفريقية الحديثة

ب) ربط الشبكات البشرية الأفريقية

ج) ربط وتكامل أسواق السلع والخدمات الأفريقية

د) ربط الأسواق المالية الأفريقية.

وتقف إفريقيا اليوم عند مرحلة مفصلية في مسارها التنموي، مدعومة بمقومات استراتيجية تشمل قوة ديموغرافية شابة، ووفرة في الموارد الطبيعية، واتساع الأسواق الاستهلاكية، إلى جانب فرص متزايدة في مجال التقدم التكنولوجي. وقد أسهمت هذه العوامل، إضافة إلى الموقع الجغرافي المميز للقارة، في تعزيز

دورها المحتمل ضمن الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التحولات الجارية نحو تنويع سلاسل الإمداد وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ورغم هذه الإمكانات، لا تزال التجارة الإفريقية تواجه تحديات هيكلية، تتمثل في محدودية حجمها وتنوعها واعتمادها الكبير على تصدير السلع الأولية. فعلى الرغم من التعافي النسبي للتجارة بعد جائحة كوفيد-19، إلا أن أداءها تراجع مجددا، مع بقاء حصة إفريقيا من التجارة العالمية دون 3% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2024، صفحة 02)، واستمرار تأثرها بضعف الطلب العالمي، واضطرابات سلاسل التوريد، والتوترات الجيوسياسية، والتقلبات المالية وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

الشكل رقم 01: تطور حجم التجارة الإفريقية واتجاهاتها في ظل الأزمات العالمية(2024–1990)

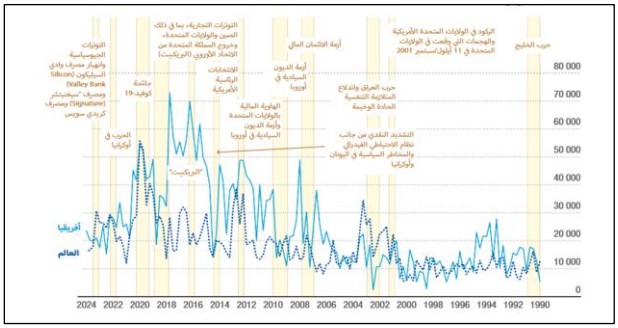

المصدر: تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2024، إطلاق العنان لإمكانات التجارة في إفريقيا: تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر، ص02.

يظهر الشكل أعلاه التطور الزمني لحجم التجارة الإفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2024، مع إبراز تأثير الأزمات العالمية والإقليمية الكبرى على أدائها. ويلاحظ من خلال المنحنى وجود تقلبات حادة في حجم التجارة، تعكس درجة الهشاشة البنيوية التي تميّز الاقتصادات الإفريقية واعتمادها الكبير على العوامل الخارجية. كما يظهر الشكل ارتفاعا تدريجيا في حجم التجارة خلال فترات النمو الاقتصادي العالمي، يقابله تراجع ملحوظ خلال الأزمات الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، ثم الانخفاض الحاد خلال جائحة كوفيد-19، وما أعقبها من تداعيات جيوسياسية واضطرابات في سلاسل الإمداد. كما يبرز الشكل محدودية التعافي واستمرارية التقلبات، ما يشير إلى ضعف قدرة التجارة الإفريقية على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

الشكل رقم 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في الأقاليم الإفريقية المختلفة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026.

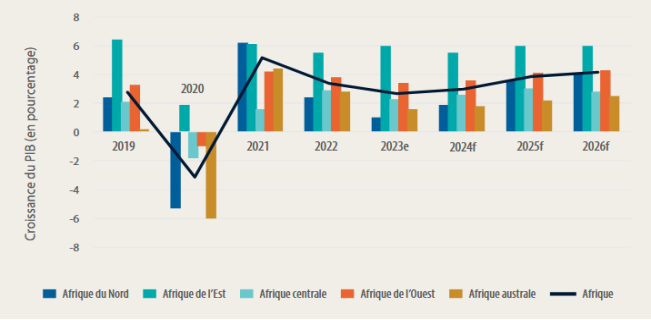

Source : Rapport Économique Sur L'Afrique 2025, p08.

وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة الملحة إلى تعزيز التكامل التجاري الإقليمي، ولا سيما من خلال تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(AfCFTA) ، بما يسمح بتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية، وتنويع الصادرات، وتعزيز مرونة الاقتصادات الإفريقية في مواجهة الأزمات العالمية. أين تبرز اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كأداة محورية لتعزيز التكامل التجاري والاستثماري داخل القارة، والحد من آثار تجزئة النظام التجاري العالمي، بما يتيح لإفريقيا فرصا أكبر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2.2 المراحل التاريخية لتأسيس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تصنّف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) كترتيب تجاري إقليمي مشمول بالمادة 19 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (African Union, 2025, p. 128) "تلتزم الدول الأطراف الأعضاء في جماعات اقتصادية إقليمية أخرى، وترتيبات تجارية إقليمية، واتحادات جمركية، والتي حققت فيما بينها مستويات أعلى من التكامل الإقليمي مقارنة بما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، بالحفاظ على هذه المستويات الأعلى فيما بينها" .

وقد دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) حيز التنفيذ قبل اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية. والتي بدأت المناقشات حولها في أكتوبر 2008، وتم إطلاقها رسميا في جوان 2015. حيث تستند اتفاقية (AfCFTA) إلى اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين التجمعات

الاقتصادية الإقليمية والاتحادات الجمركية والمجموعات النقدية في أفريقيا .وقد تم تصور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في السنوات الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية لتكون لبنات أساسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية .وحددت خطة عمل لاغوس لعام 1980 الجماعة الاقتصادية الأفريقية كهدف طويل الأجل . (UNCTAD, 2018, p. 01)معاهدة أبوجا لعام 1991 من التطلع إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية مطلبا قانونيا، بينما جعلها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لعام 2000، وخطة عمل تعزيز التجارة البينية الأفريقية لعام 2012، ومبادرات أخرى، مرجعا أساسيا .يشكل جدول أعمال عام 2063 أساسا لإصدار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.وقد دخلت الاتفاقية المنشئة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في ماي 2019 بالنسبة للدول الـ 22 التي أودعت وثائق تصديقها بحلول ذلك الوقت (The World Bank, 2022, p. 08). وبحلول فيفري2022، صادقت 41 دولة على الاتفاقية كما هو موضح في الشكل ادناه. وفي جويلية 2019، اعتمد رؤساء الدول إعلان نيامي، الذي أطلق المرحلة التنفيذية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن المتوقع بأنه وبمجرد اكتمالها، ستصبح اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم.

الشكل رقم 03: خريطة الدول المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية حتى سنة2022

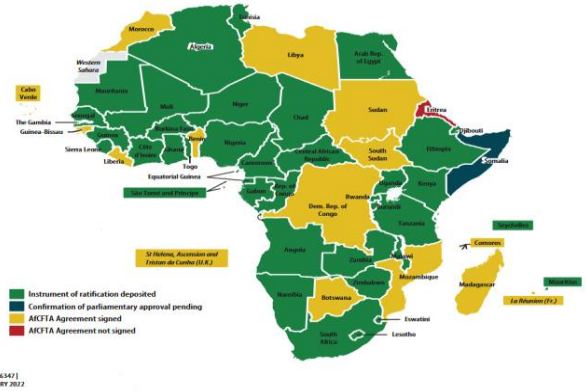

Source: Data from Tralac (https://www.tralac.org/resources/by-region/cfta.html).
Note: AfCFTA = African Continental Free Trade Area.

Source: Making the Most of the African continental free trade area, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,2022, p08.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أبرز أهداف اجندة 2063. حيث تعد (AfCFTA)علامة فارقة في مسيرة التكامل الإقليمي لأفريقيا، ونحو إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية.

وهي تجسّد الرؤية الجماعية للدول الأفريقية لتوحيد سكان القارة البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة، وإجمالي ناتجها المحلي، الذي يبلغ حوالي 3 تريليونات دولار أمريكي، في سوق قارية موحدة .وبحلول سبتمبر 2024 حظيت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتوقيع 54 دولة وتصديق 48 دولة (United Nations, 2025, p. 17)، مصحوبة بخطوات ملموسة مثل :إنشاء أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وإطلاق مبادرة التجارة الموجهة؛ واعتماد بروتوكولات رئيسية بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة .تشير الإرادة السياسية والالتزام غير المسبوقين من جانب القادة الأفارقة وغيرهم من أصحاب المصلحة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى آفاق واعدة لتنفيذها بنجاح، فضلا عن إمكاناتها التحويلية.ومن المتوقع أن تعزز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 53% (United Nations Economic and Social Council, 2021, p. 02)(41.1% في قطاع الأغذية الزراعية، و39.2% في قطاع الخدمات، و39% في قطاع الصناعة .وأن تُنمّي قطاع التصنيع في أفريقيا بمقدار تريليون دولار أمريكي (The World Bank, 2022)، **وأن** تُولّد دخلا بقيمة 470 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2035 ، وأن توفر 14 مليون فرصة عمل، وأن تنتشل 50 مليون أفريقي من الفقر. من المتوقع أيضا أنه مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستزداد البضائع المنقولة بالسفن من 58 مليون طن إلى 132 مليون طن سنويا ومن المرجح أن تشهد جزر القمر، والغابون، وغامبيا، وغانا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والصومال زيادة كبيرة في حركة المرور عبر موانئها بحلول عام 2030.وبغض النظر عن الأرقام، يمكن أن توفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية زخما نحو توحيد المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، وسيؤدي ذلك إلى أسواق جديدة للشركات الأفريقية طالما أنها تستطيع الاستفادة من هوامش تجارية تفضيلية مقارنة بالمنافسين الأجانب. وعلاوة على ذلك ومع تراجع التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية في القارة، ستزداد الضغوط التنافسية على الشركات في أفريقيا للتنافس في أبعاد غير سعرية مثل الجودة واستراتيجيات التسويق المتميزة القائمة على العلامات التجارية والتي قد تشمل، على سبيل المثال، استخدام المؤشرات الجغرافية للمنشأ ومعايير الاستدامة الطوعية.

3.2 أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لقد سعى قادة الدول الإفريقية من خلال اتفاقية التجارة الحرة الافريقية إلى إرساء أهداف طموحة ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والارتقاء بمستوى الرفاه الاجتماعي، وتعزيز اندماج القارة في المنظومة الاقتصادية العالمية وذلك من خلال (خليلي، 2022، صفحة 60)ما يلي:

- ✓ إرساء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بما يضمن حرية حركة الأشخاص ويعزز الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية.
- ✓ تعزيز التجارة البينية الإفريقية من خلال تسهيل التجارة عبر الحدود، ودعم مشاركة النساء والشباب، وتمكين المصدرين والمستوردين، بما يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية داخل القارة.
- ✓ إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتسهيل انسياب السلع والخدمات، مع ضمان عبور سلس لمتعاملي النقل وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية.
- ✓ تعميق التكامل الاقتصادي القاري انسجاما مع رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة، مزدهرة، وسلمية، وقادرة على الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة من خلال تحسين سبل معيشة المواطنين، وخلق فرص العمل، وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- ✓ دعم التصنيع المحلي والتنمية الزراعية عبر تنويع القاعدة الإنتاجية بالإضافة للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتشجيع الاستفادة من التجارب الإفريقية الناجحة في هذا المجال.
- ✓ تعزيز التعاون القاري في مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية بما يدعم بيئة الأعمال ويحفّز الابتكار. مع إرساء إطار مؤسسي فعال يضمن التنفيذ السليم وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واستدامتها.

3. مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته في الاقتصاد الجزائري

1.3 تعريف التنويع الاقتصادي ومؤشراته:

يعرف التنويع الاقتصادي (قروف، 2016، صفحة 06)على أنه "عملية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، بما يقلل

الاعتماد على قطاع واحد أو سلعة رئيسية. كما يعني التنويع الاقتصادي استغلال الموارد المتاحة كافة، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو إنتاجية، وتنمية القدرات المحلية وطاقات الإنتاج، بما يضمن توليد موارد ذاتية مستدامة، وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام". كما أن هناك من يرى (شوبار، 2024، صفحة 280)بأن التنويع الاقتصادي يشمل تنويع الصادرات بشكل واسع وشامل، ويتضمن عدة أبعاد مهمة. من أبرزها تقليل الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات، والذي يعرف تعريفيا على أنه توسيع قاعدة السلع والخدمات المصدرة، وجذب الموارد المالية الأجنبية .ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مشاركة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بشكل متقارب في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. مما سبق يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي يعبر عن تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه، وخصوصا القطاعات الأولية المعتمدة على موارد طبيعية محددة مثل النفط .وتكمن أهميته بالنسبة للدول الريعية في النقاط التالية:

- يجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، ويزيد المكاسب التجارية ويعزز معدلات الإنتاج المحلي؛
- يسهم التنويع الاقتصادي في خلق فرص عمل متنوعة تستوعب القوى العاملة الباحثة عنها، وبناء اقتصاد مستدام؛
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. وتعزيز تنمية اقتصادية متوازنة والمحافظة على التوازن العام من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى وتحقيق الاستقرار.

2.3 مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، إذ يهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، ولا سيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية. حيث يسهم التنويع في تعزيز الاستقرار والنمو طويل الأجل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد. وبالرجوع لدراسة أصدرها صندوق النقد العربي في سعي منه لفهم مدى قدرة الدول العربية خاصة النفطية منها في التحول من اقتصادات ريعية تتبنى اعتماد نفطي أحادي إلى هيكل اقتصادي أكثر تنوعا تم التركيز على ثلاث مؤشرات رئيسية للتنويع الاقتصادي (جمال، مُحَمَّد، قعلول، و الفران، 2023، صفحة 03) وهي كالآتي:

✓ **المؤشر الأول: مؤشر هيرفندال– هيرشمان(HHI)** : يقيس هذا المؤشر درجة تركّز أو تنوّع الهيكل الاقتصادي للدولة، من خلال قياس مدى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على عدد محدود من القطاعات الاقتصادية. ويعبر عن المؤشر بالمعادلة رقم (01):

$$HH_i = \sum_{i=0}^{n} s_i^2 \quad \text{..... (01)}$$

حيث: $\mathbf{HH_I}$ مؤشر هير فندال– هيرشمان لقياس درجة التركّز أو التنويع؛$\mathbf{s_i}$ حصة القطاع **i** من الناتج المحلي الإجمالي؛**n** عدد القطاعات الاقتصادية. ويمكن تفسير نتائج المؤشر كالآتي:

- إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1500 فإن الاقتصاد تنافسي وغير متركز.
- إذا تراوحت القيمة بين 1500 و2500 فإن هناك تركيز اقتصادي معتدل.
- إذا تجاوزت القيمة 2500 فإن هناك تركيز اقتصادي مرتفع يدل على ضعف التنويع وعدم التنافسية. فعلى افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري موزع كما يلي (بالنسبة المئوية):

النفط والغاز 60%، الصناعة التحويلية15 %، الزراعة 10%، الخدمات 15% يصبح لدينا حساب مؤشر هيرفندال– هيرشمان كالآتي:

$$HH_i = 60^2 + 15^2 + 10^2 + 15^2 = 4150$$

HH_i = 4150تركيز مرتفع جدا وبالتالي الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع واحد (المحروقات)، التنويع الاقتصادي ضعيف.

✓ **المؤشر الثاني: مؤشر تركّز الصادرات السلعية(HCI)** : يقيس هذا المؤشر درجة تركّز الصادرات الخارجية للدولة، أي مدى اعتمادها على عدد محدود من السلع في تجارتها الخارجية. ويعبر عن المؤشر بالمعادلة رقم (02):

$$HCI = \frac{\sqrt{\sum\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}} \quad \text{..... (02)}$$

حيث: HCI مؤشر تركّز الصادرات؛ xi قيمة صادرات السلعة؛ Xإجمالي الصادرات السلعية؛ n عدد السلع. حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من 1دل ذلك على تركز مرتفع في الصادرات .وكلما اقتربت من 0دل ذلك على تنويع أكبر. لنفترض أن صادرات الجزائر موزعة كالآتي: النفط 70%؛ الغاز 20%؛ الصناعات الغذائية 5%؛ الصناعات التحويلية الأخرى 5 .%يصبح لدينا حساب مؤشر تركز الصادرات السلعية كالآتي:

$$\boldsymbol{HCI} = \frac{\sqrt{\left(\frac{0.7}{1}\right)^2 + \left(\frac{0.2}{1}\right)^2 + \left(\frac{0.05}{1}\right)^2 + \left(\frac{0.05}{1}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{4}}}{\mathbf{1} - \sqrt{\frac{1}{4}}} \approx 0.46$$

HCI = 0.46 تركيز مرتفع وبالتالي التنويع في الصادرات منخفض، الاعتماد على المحروقات كبير.

- ✓ **المؤشر الثالث: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات:** وهو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يقيس مدى تمتع دولة ما بميزة نسبية في تصدير سلعة معينة مقارنة بباقي دول العالم، وذلك اعتمادا على البيانات الفعلية للصادرات. ويعبر عن المؤشر بالمعادلة رقم (03):

$$\boldsymbol{RCA} = \frac{x_{ij}/X_{it}}{x_{wj}/X_{wt}} \text{..... (03)}$$

حيث:

X_{ij}: صادرات الدولة **i**من السلعة **j** ؛ **X_{it}** : إجمالي صادرات الدولة **i**؛ **X_{wj}** : صادرات العالم من السلعة **j**؛ **X_{wt}** : إجمالي صادرات العالم.

والتي يمكن تفسير نتائج المؤشر كالآتي:

- RCA أكبر من 1 الدولة تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في تصدير السلعة.
- RCA يساوي1 لا توجد ميزة أو ضعف نسبي.
- RCA أقل من 1 الدولة لا تمتلك ميزة نسبية في هذه السلع.

وبافتراض مثال عددي يشمل صادرات الجزائر من النفط: 50 مليار دولار؛ إجمالي صادرات الجزائر: 70 مليار دولار حيث تشكل حصة النفط = 70/50 = 0.714 بالإضافة لصادرات العالم من النفط: 1500 مليار دولار؛ إجمالي صادرات العالم: 20000 مليار دولار حيث تشكل حصة النفط = 20000/1500 = 0.075

يصبح لدينا حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات كالآتي:

$$RCA = 0.714/0.075 \approx 9.52$$

RCA > 1 إذن الجزائر تمتلك ميزة نسبية قوية في النفط لكن يجب دعم القطاعات الأخرى لتعزيز التنويع.

3.3 محددات التنويع الاقتصادي: تعد عوامل عدة محفزة لتحقيق التنويع الاقتصادي، أبرزها (طويل، قندوز، و مرابط، 2021، صفحة 220):

- ✓ **الموارد الطبيعية:** والتي يمكن استغلالها لرفع نطاق الصادرات وزيادة القيمة المضافة للسلع المنتجة؛
- ✓ **التدخل الحكومي:** عاملا أساسيا في تهيئة بيئة مواتية من خلال تحديد مستوى الدعم والتمويل للأنشطة الاقتصادية عبر برامج الإنفاق العام؛
- ✓ **الموارد البشرية والقدرات المؤسسية:** تلعب دورا محوريا في تسهيل سلاسل العرض وفتح فرص للتنويع عبر القطاعات المختلفة؛
- ✓ **القطاع الخاص:** يساهم القطاع الخاص بفعالية في نمو التنويع من خلال تطوير الابتكار والاستثمار المستمر في الأنشطة الاقتصادية الجديدة، واستكشاف القطاعات الواعدة وإدخال التقنيات والأساليب الحديثة لدعم الاقتصاد المتنوع.

4.3 أهمية التنويع الاقتصادي: في الاقتصاد الجزائري

اعتمدت الجزائر تاريخيا على النفط والغاز كمصدر رئيس لعائدات التصدير، حيث تمثل أكثر من 90%منها، ما جعل سياساتها التنموية مرهونة بعائدات النفط، والتي تشهد باستمرار تقلبات نتيجة التغيرات في الأوضاع العالمية، ما ينعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية. وفي

مواجهة هذا الواقع، تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها عبر سياسات تهدف إلى رفع إنتاجية القطاعات غير النفطية، كما يتضح من أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد، واتخاذ إجراءات صارمة لضبط أوضاع المالية العامة. ومن منظور أوسع، يتضح أن الاعتماد على موارد طبيعية محددة قد يتحول من فرصة إلى نقمة في كبح النمو الاقتصادي، وهي الظاهرة التي يعبر عنها باسم المرض الهولندي، الذي يصف العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج الصناعي، كما شهدته هولندا بعد اكتشاف حقل الغاز الكبرى في 1959 وانخفاض الإنتاج الصناعي المستمر حتى عام 1977. غير أن الجزائر بدأت مؤخرا مسارا طموحا نحو تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي. وقد تضاعفت الصادرات من غير المحروقات ثلاث مرات منذ عام 2017 لتصل إلى 5.1 مليارات دولار في 2023 (البنك الدولي، 2024، صفحة 02)، شملت الأسمدة ومنتجات الصلب والإسمنت، رغم أن حجمها لا يزال محدودا، ما يؤكد الحاجة لمزيد من التوسع. ويأتي قانون الاستثمار الجزائري لعام 2022 كأداة رئيسية لدعم هذا التحول، من خلال حوافز ضريبية وجمركية وتبسيط الإجراءات عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع دعم فني من البنك الدولي لتطوير السياسات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما شهد قطاع الزراعة خطوات مهمة في تصدير المنتجات الغذائية الطازجة، وصناعة الجلود، إلى جانب تطوير الصناعات القائمة على سلاسل القيمة مثل الفلين والميكانيك الدقيقة، مدعومة بمبادرات تدريبية وبناء القدرات لتعزيز المعرفة والتنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع.

4. فرص وآفاق استفادة الاقتصاد الجزائري من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) فرصا مهمة للاقتصاد الجزائري لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

1.4 فرص استفادة الاقتصاد الجزائري من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن عرض الفرص الرئيسية التي قد يستفيد منها الاقتصاد الجزائري في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مثل:

أولا–توسيع الصادرات غير النفطية

يمثل توسيع الصادرات غير النفطية فرصة استراتيجية، إذ يمكن للجزائر تصدير منتجات صناعية وزراعية مثل الأسمدة، الاسمنت، المنتجات الغذائية، والصناعات التحويلية إلى سوق إفريقي يضم أكثر من مليار مستهلك، مما يزيد من عائدات القطاعات المنتجة ويحفز الاستثمار المحلي. ولبلوغ هذا الهدف، لا بد من تبنّي استراتيجيات فعّالة (قريجيج و زايري، 2020، صفحة 94)يمكن حصرها في:

- ✓ **استراتيجيات تنويع الإنتاج الزراعي**، التي تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته وجودته.
- ✓ **استراتيجيات تنويع الإنتاج الصناعي**، الرامية إلى توسيع قاعدة التصنيع وتعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني

ثانيا–تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية

توفر AfCFTA آفاقا لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية من خلال دمج الصناعات الجزائرية في الإنتاج الإقليمي المشترك، ما يحفز الابتكار، ويزيد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الإفريقية. حيث أثر تطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إيجابا على التجارة البينية الأفريقية (United Nations, 2025, p. 03)، حيث زاد التدفقات التجارية بنحو 12% في عام 2024، ووفقا للتقييمات الأولية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .تتوقع زيادة بنسبة 45% في الصادرات البينية الأفريقية في عام 2045 نتيجة لتطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مقارنة بالوضع الراهن، مما يعزز التجارة عبر الحدود في القارة بنحو 275.7 مليار دولار أمريكي في ذلك العام، ويسهم بشكل أكبر في التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات الاقتصادية العالمية على المدى الطويل. كما يوضحه الشكل أدناه، مما سيفيد قطاعات رئيسية مثل الزراعة والغذاء (زيادة بنسبة 54%)، والخدمات (38%)، والصناعة (36%)، والطاقة والتعدين (19%).وسيؤدي ذلك أيضا إلى تقليل اعتماد أفريقيا على الواردات المصنعة، مع توقع أن تستفيد الزراعة والغذاء والصناعة بشكل كبير من هذه المبادرة.كما تظهر البيانات أن الجزائر تعد من القلة الإفريقية التي تساهم فعليا في الصادرات المصنعة، إذ تحتل المرتبة السادسة بنسبة 6 %من إجمالي الصادرات التحويلية الإفريقية، بعد كل من جنوب إفريقيا (28%)،

المغرب (15%)، نيجيريا (12%)، مصر (10%)، وتونس (9%). (Afrexim bank, 2023, p. 17). وتتركز الصناعات الجزائرية في الكيميائيات، والمعادن الأساسية، والمواد الغذائية، وهي قطاعات يمكن أن تشكل قاعدة صلبة لتوسيع الروابط الأمامية والخلفية ضمن سلاسل القيمة الإفريقية.

ويشير التقرير إلى أن الفرصة الأكبر أمام الجزائر تكمن في تطوير سلاسل قيمة إقليمية في مجالات الطاقة، والكيماويات، والزراعة التحويلية، في إطار اتفاقية AfCFTA. كما أن تنويع الاقتصاد الجزائري عبر الصناعات الخفيفة، والتحويل الغذائي، والبتروكيماويات، يمكن أن يرفع درجة تموضع البلاد في سلاسل القيمة من مرحلة الاستخراج الأولي إلى مراحل التصنيع الأولي والثانوي ذات القيمة المضافة الأعلى. كذلك تتمتع الجزائر بأعلى إمكانات تصديرية داخل إفريقيا، خصوصا في المواد الكيماوية والمنتجات الغذائية، ما يجعلها مرشحة لقيادة سلاسل قيمة إقليمية جديدة تربط بين شمال وجنوب القارة عبر الممرات اللوجستية (ميناء الحمدانية، الطريق العابر للصحراء، خط نيجيريا – الجزائر). (Afreximbank, 2023, p. 74)

الشكل رقم04: الزيادة المتوقعة في التجارة البينية الأفريقية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بحلول عام 2045.

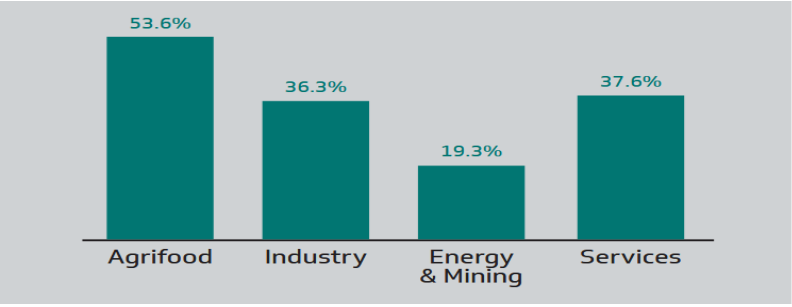

Source: Afreximbank Research and University of Development Studies Report, Regional Value Chains and Intra-African Trade Promotion Ghana, P11.

يوضح الشكل أعلاه توزيع القطاعات الاقتصادية، حيث يستحوذ قطاع Agri-foodعلى الحصة الأكبر بنسبة 53.6%، يليه قطاع Servicesبنسبة 37.6%، ثم Industryبنسبة 36.3%، في حين يسجل قطاع Energy & Miningأدنى نسبة بـ 19.3%. ويعكس ذلك أهمية القطاع الزراعي

والغذائي مقارنة ببقية القطاعات، مع حضور معتبر للخدمات والصناعة، مقابل مساهمة أقل لقطاع الطاقة والتعدين.

ثالثا– زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

تفتح هذه الاتفاقية المجال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول إفريقية وشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في القطاعات غير النفطية، ما يساهم في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل متنوعة، ويعزز القدرات المؤسسية والموارد البشرية. علاوة على ذلك، المشاركة في AfCFTA تدعم السياسات الحكومية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن الريع النفطي، وتحقيق نمو مستدام ومتوازن، وتعزيز مكانة الجزائر الاقتصادية على مستوى القارة. تمتع المبادرات الأخيرة التي أطلقتها الجزائر (Sari & rahem, 2025, p. 648) في مجالات تطوير البنية التحتية، وإنشاء المناطق الحرة، وتعزيز الاستثمارات الطاقوية الإقليمية، ولا سيما مشاريع الطاقة المعلنة في مالي والنيجر وليبيا، بإمكانات معتبرة لجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والاستثمارات البينية الإفريقية.

رابعا– تعزيز التنويع الاقتصادي :الاعتماد أقل على النفط والغاز وزيادة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية في الناتج المحلي.

خامسا– تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة :تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقدر بنحو 80% من فرص العمل ونصف الإنتاج الإجمالي. وفي ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيتزايد عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تستكشف الفرص في الأسواق الإقليمية والقارية بهدف اغتنام الفرص الناشئة. وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الإفريقية.

وهذا ما عملت عليه الجزائر (https://embabudhabi.mfa.gov.dz)من خلال إقامة الدورة الرابعة من معرض التجارة البينية الأفريقية في 29 أوت الفارط (IATF-2025) ، والذي انعقد في الجزائر العاصمة في الفترة من 4 إلى 10 سبتمبر . كما ستوفر فرقة العمل المشتركة بين الدول الأفريقية (IATF) برعاية الجزائر منصة للشراكات بين رجال الأعمال وصناع القرار،

بالإضافة إلى آليات لتجاوز الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فضلا عن تعزيز نظام جمركي موحد ومنصات دفع رقمية، مع توفير فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق الإقليمية.

سادسا- الحصول على سوق استهلاكي جديد: يشير النمو المتسارع لعدد سكان إفريقيا منذ عام 1950، والمتوقع استمراره بوتيرة أعلى من بقية مناطق العالم، إلى اتساع كبير في حجم الأسواق الإفريقية وزيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات. فارتفاع عدد السكان إلى أكثر من 1.2 مليار نسمة في عام 2014من حوالي 229 مليون نسمة، ما يمثل 9.1% و15.1% من إجمالي سكان العالم على التوالي .ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 19.7% و35.3% على التوالي بحلول عامي 2034 و2100 كما يوضحه الشكل أدناه. وخلال هذه الفترة، سيزداد عدد سكان أفريقيا بوتيرة أسرع بكثير من بقية سكان العالم. مما يعكس سوقا واعدة ذات قاعدة استهلاكية متنامية، ويجعل إفريقيا فضاء استراتيجيا لتوسيع المبادلات التجارية والاستثمارية. وفي هذا السياق، تمثل هذه الديناميكية السكانية فرصة حقيقية للدول، ومنها الجزائر، للاستفادة من توسع الأسواق الإفريقية لتصريف منتجاتها.

الشكل رقم05: تطور سكان العالم والحصة النسبية (بالنسبة المئوية) لسكان أفريقيا، 1950–2100.

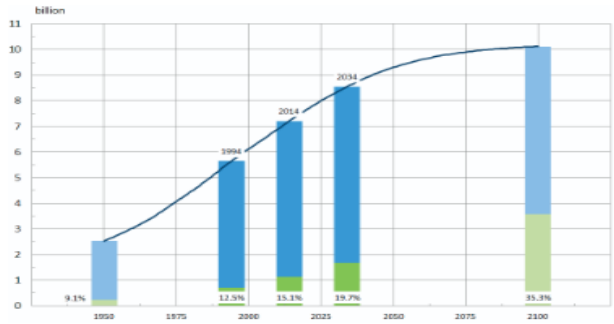

Source: Agenda 2063, Report, September 2015, p61.

يظهر الرسم البياني أعلاه تزايدا مستمرا في عدد سكان إفريقيا (بالمليار) من حوالي 2.5 مليار في 1950 إلى نحو 10 مليارات متوقعة بحلول 2100. كما يبرز ارتفاع نسبة سكان إفريقيا من إجمالي سكان العالم

من نحو 9.1% عام 1950 إلى حوالي 35.3% بحلول 2100.ويعكس ذلك النمو الديموغرافي المتسارع في القارة، ما يشير إلى اتساع حجم السوق الإفريقية مستقبلا وتعاظم أهميتها الاقتصادية عالميا.

3.4 تحديات استفادة الاقتصاد الجزائري من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

- **الحواجز الجمركية وغير الجمركية:** حيث على الرغم من الجهود المبذولة لخفضها، لا تزال الحواجز الجمركية تشكل عائقا كبيرا، إذ يبلغ متوسط الرسوم الجمركية على التجارة البينية الأفريقية حوالي 6.9%، مقارنة بـ 2.5% في المناطق النامية الأخرى. (Afreximbank, 2024, p. 11) وتؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى زيادة تكاليف الأعمال، مما يجعل السلع المحلية أقل قدرة على المنافسة من الواردات خارج أفريقيا .ويهدف اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إزالة الرسوم الجمركية عن 90% من السلع، إلا أن العملية بطيئة، ولا تزال العديد من الرسوم الجمركية قائمة .وتزيد الحواجز غير الجمركية، مثل حظر الاستيراد والحصص والإجراءات الجمركية المعقدة، من تعقيد التجارة .وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن الحواجز غير الجمركية في أفريقيا تؤدي إلى تكاليف تجارية تزيد بنحو الضعف مقارنة بالمناطق الأخرى، مما يضيف تكاليف امتثال كبيرة وتأخيرات.
- **تحسين البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية:** على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال البنية التحتية للنقل في الجزائر تعاني من عيوب خطيرة ,Belakhdar & Belakhdar, 2025) (p. 07. ويأتي ضعف الربط بين المناطق الداخلية والساحلية في مقدمة هذه العيوب. فالساحل الشمالي، الذي يقطنه 90% من السكان، يتمتع بشبكات نقل كثيفة. أما المناطق الداخلية، وخاصة الصحراء الكبرى، فتفتقر إلى روابط موثوقة. ولا يزال الطريق السريع العابر للصحراء، الممتد لمسافة 2400 كيلومتر جنوبا إلى النيجر، غير مكتمل، حيث لم يتم إنجاز 200 كيلومتر منه حتى عام 2024. كما تشكل جودة الطرق مشكلة أخرى، حيث أن 68% فقط من الطرق البالغ طولها 14100 كيلومتر معبّدة وتنهار الطرق الريفية تحت وطأة الاستخدام الكثيف، مما يزيد من تكاليف النقل (Belakhdar & Belakhdar, 2025, p. 07). كما تعاني البنية التحتية اللوجستية أيضا. فقد صنف مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 117 عالميا عام 2023، متراجعة من المرتبة 98 عام 2018

(البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2023، 2023). وتؤدي التأخيرات الجمركية وضعف الربط بين وسائل النقل المختلفة (من الطرق إلى السكك الحديدية إلى الموانئ) إلى إبطاء حركة البضائع. وتواجه موانئ مثل ميناء الجزائر ازدحاما شديدا. حيث تتعامل مع 1.5 مليون حاوية سنويا مقابل طاقة استيعابية تبلغ مليوني حاوية. وتعاني خطوط السكك الحديدية من مشاكل في التغطية والسرعة. الى جانب معانات المطارات لاسيما في ظل قلة الاستخدام بسبب ضعف الرحلات الداخلية. وبالعموم يمكن القول بأن الجزائر ما زالت بحاجة إلى تحديث منظومتها الصناعية والموانئ وشبكات النقل لتلبية متطلبات سلاسل القيمة الحديثة. حيث لاتزال تعرف ضعفا عاما في أداء القطاع اللوجستي، لاسيما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل وتسهيل الإجراءات الجمركية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول أدناه:

الجدول رقم:01 تطور أداء الخدمات اللوجيستية للجزائر 2007-2022

السنوات	قيمة المؤشر	المتوسط العالمي	اعلى قيمة	الترتيب
2007	2.06	2.74	4.19	140
2010	2.36	2.87	4.16	130
2012	2.41	2.87	4.19	125
2014	2.65	2.89	4.17	96
2016	2.77	2.88	4.27	75
2018	2.45	2.87	4.20	117
2022	2.50	3.00	4.30	97

المصدر: مراد بوسعدية، على عليوة، واقع أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر قراءة في ضوء مؤشر LPIخلال الفترة (2007-2022) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 09، العدد02 ، 2024، ص:13.

- **القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى.**
- **ضرورة تطوير السياسات الصناعية والزراعية لتلبية متطلبات السوق الإفريقية:**حيث لا يزال التنويع الصناعي في الجزائر يواجه قيودا ناتجة عن الجمود الهيكلي، وضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص، إضافة إلى العوائق الإدارية والتنظيمية (Sari & rahem, 2025, p. 650). ويشير البنك الدولي (2024) إلى أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية لا تتجاوز 6%من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس محدودية القاعدة الإنتاجية للصناعات غير النفطية، ويقيد قدرة الاقتصاد الجزائري على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة موجهة للأسواق الإقليمية. ورغم

الجهود المبذولة لتحفيز الإنتاج الصناعي من خلال سياسات إحلال الواردات، وإنشاء المناطق الصناعية، واعتماد استراتيجيات تنويع تقودها الدولة، إلا أن هذه السياسات غالبا ما اصطدمت بعدم اتساق التنفيذ، والتأخيرات البيروقراطية، وضعف اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي، وهو ما حدّ من فعاليتها في تحقيق تنويع صناعي حقيقي.

5. خاتمة :

في الختام يمكن القول إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصة هائلة لتحفيز التجارة في أفريقيا، وبالتالي المساهمة في التصنيع، وتسريع النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الفقر. وستنشئ هذه المنطقة سوقا على مستوى القارة، مما يقلل الحواجز أمام التجارة والاستثمار، ويعزز المنافسة. وقد استطاعت الدول الأفريقية التي نجحت في تقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار تسريع نموها والحد من الفقر. كما أظهرت نتائج الدراسة أن انخراط الجزائر الفعّال في هذه المنطقة يمكن أن يسهم في توسيع أسواق الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية، مواد البناء، المنتجات الصيدلانية، والخدمات، مما يعزز من قيمة الصادرات غير النفطية. ويسمح بإدماج الجزائر تدريجيا في سلاسل القيمة الإفريقية. وفي المقابل يبقى تحقيق هذه النتائج مرهونا بجملة من الشروط، أبرزها تحسين مناخ الأعمال، تطوير البنية التحتية اللوجستية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكييف السياسات التجارية والصناعية مع متطلبات السوق الإفريقية. ويمكن استخلاص النقاط التالية:

- ✓ تؤكد الدراسة أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل إطارا استراتيجيا يمكن أن يحدث تحولا نوعيا في مسار الاقتصاد الجزائري، لكنها ليست بديلا عن الإصلاحات الداخلية بل محفزا لها.
- ✓ خلص التحليل إلى أن التنويع الاقتصادي لم يعد خيارا تنمويا، بل ضرورة هيكلية لخفض هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار المحروقات وضمان الاستقرار طويل المدى.
- ✓ أظهرت النتائج أن محدودية اندماج الجزائر في السوق الإفريقية لا تعود إلى نقص الفرص، بل إلى اختلالات داخلية هيكلية، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات غير النفطية، غياب سلاسل قيمة تصديرية متكاملة، قصور المنظومة اللوجستية، وتعقيد البيئة الإدارية.

- ✓ بينت الدراسة أن الاستفادة الفعلية من الاتفاقية ترتبط بقدرة الجزائر على التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي قائم على القيمة المضافة، خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية، الصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية.
- ✓ كما أظهر التحليل أن تفعيل الاتفاقية، بالتوازي مع إصلاح منظومة التمويل، دعم القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود، من شأنه تعزيز تموقع الجزائر داخل سلاسل القيمة الإفريقية ودعم التكامل القاري والتنمية المستدامة.
- ✓ تؤكد الدراسة في خلاصتها أن تعظيم مكاسب الجزائر من AfCFTA يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تقوم على سياسات صناعية وتصديرية واضحة، تحسين مناخ الأعمال، وتحفيز الابتكار والاستثمار، بما يسمح ببناء قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة في الأسواق الإفريقية.

6. قائمة المراجع:

Références

- Belakhdar, C., & Belakhdar, O. (2025). ملتقى الوطني: مناخ الاستثمار في الجزائر ورهانات الإقلاع الاقتصادي: الواقع وسبل التطوير.
- *The Role of Transport Infrastructure In Enhancing The Investment Climate: A Theoretical Framework And Applications In Algeria* (P. 07). جامعة تيسمسيلت. Retrieved From File:///C:/Users/Mcd/Downloads/Theroleoftransportinfrastructureinenhancingtheinvestmentclimate.Pdf
- Zongwe, D. (2024). The African Continental Free Trade Area (Afcfta): The Law, The Economics, And The Research. *Globalex*. Retrieved From Https://Www.Nyulawglobal.Org/Globalex
- Afrexim Bank. (2023). *Export Manufacturing And Regional Value Chains In Africa Under A New World Order.*
- Afreximbank. (2023). *African Trade Export Manufacturing And Regional Value Chains In Africa Under A New World Order.*
- Afreximbank. (2024). *Afreximbank Research And University Of Development Studies, Regional Value Chains And Intra-African Trade Promotion.* Ghana.

- African Union. (2025). *AFRICAN INTEGRATION REPORT Strengthening The Implementation Of Regional Frameworks To Fully Leverageto Continental Achievements.*
- *Https://Embabudhabi.Mfa.Gov.Dz*. (N.D.). Retrieved From Https://Embabudhabi.Mfa.Gov.Dz/News-And-Press-Releases/Iatf-Algiers-Edition-An-Opportunity-To-Propel-The-Afcfta-Towards-Concrete-Results
- Sari, N., & Rahem, F. (2025). He Role Of The African Continental Free Trade Area In Promoting Algeria's Economic Integration. *Journal Of Finance, Investment And Sustainable Development, 10*(02), 639-656.
- The World Bank. (2022). *Making The Most Of The African Continental Free Trade Area, International Bank For Reconstruction And Development.*
- UNCTAD. (2018). *UNCTAD Policy Brief No. 67.*
- United Nations. (2025). *Africa's Bi-Annual Economic Performance And Outlook January – June 2025 The Global Protectionist Policies Remain.* Economic Commission For Africa.
- United Nations. (2025). *DELIVERING ON THE AFRICAN ECONOMIC COMMUNITY:Towards An African Continental Customs Union And African.*
- United Nations Economic And Social Council. (2021). *Assessment Of Progress On Regional Integration In Africa.* Addis Ababa.
- آسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، و آسيا مرابط. (2021). تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة كوفيد19 دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي. *Les Cahiers Du Cread*.247-217 ،
- البنك الدولي. (2024). تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر:إطار عمل شامل لدعم الصادرات. Récupéré Sur Https://Documents1.Worldbank.Org/Curated/En/099954011152415500/Pdf/IDU10b1181861b9fe146161b1781e078299090e1.Pdf
- التنويع الاقتصادي في الدول .(2023) .الفران, ص & ,.جمال, ق., مُحَّد, ا., قعلول, س العربية المصدرة للنفط:الواقع والتحديات. *دراسات اقتصادية, 118*, 03.

- خليلي, أ .(2022). دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (Afcfta) في الحد من التنافس الدولي في القارة الإفريقية: دراسة تحليلية لمرحلة ما بعد الاتفاقية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة مسيلة, 20*(02).
- شوبار, ل .(2024). فعالية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية:دراسة تحليلية. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, 11*(02), 277-299.
- قروف, م .(2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014). *مجلة الواحات للأبحاث والدراسات*(02), 06.
- زايري, ب & ,.قريجيج , ب .(2020). الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع القاعدة الانتاجية. *مجلة البشائر الاقتصادية, 06*(01), 96.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2024). *تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في إفريقيا: تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).